أحكام المجاهرين بالكبائر

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

مكتبة الموزد

هاتف وفاكس : ٠٢/٧٤٣٥٩٤٢ ـ ٠٥٥٧٩٠٩٨٥

أحكام المجاهرين بالكبائر

تأليف
ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي

مكتبة المورد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على عبدِه ورسولِه الأمين . أمَّا بعدُ :

فليس خاف أنَّ الأمةَ الإسلاميةَ تعيش هذه الأيام في إدبارٍ من الزمان ، وإقبالٍ من الفتنِ والمحنِ ؛ يوم تَقلَّبتْ فيه أكثرُ الحقائق ، واختَلَّتِ المفاهيم ، وطُفِّفتِ الموازين ، وتغيَّرتِ المُسمَّيات ، وغُيِّبتِ المُسلَّمات ، وامتدَّتْ من أهلِ الفجورِ الأعناق ، ونجمَ الزَّيغُ والنفاقُ ؛ حتى عادَ المعروفُ عند الكثير من المسلمين منكرًا ، والمنكرُ معروفًا ، كلُّ هذا يوم وُسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه ، وتَسنَّمَ المناصبَ أهلُ الفِسْقِ العَاصِين؛ بَلْهَ الكبائرِ المجاهرين . . . !! .

نعم ؛ ضَاعتْ هيبَةُ وهيمنَةُ الإسلام في صُدورِ أكثرِ المسلمين ، واهتزَّتْ ثِقةُ العلماءِ لديهم أو كادت ، وتَسرَّبتْ عَدْوى أكثرِ النِّحَلِ والأفكَارِ الهَدَّامةِ إلى الناشئة من أبناء المسلمين ، أو قلْ : إلى المنتمين إلى قَبيلِ العلم؛ يوم عَلَتْ أصواتُ أكثرِ الجامعات في العالَمِ الإسلامي من خلال الْمُتَعالِمِين الأقزام (العصرانيين !) ، وظُنَّ بالعلم من ليس أهلاً له ! ، وخاضَ ميادينَ التَّأليفِ والتَّصنيفِ من يُجاهرُ بمعاصيه ! ،. . . وهكذا ما زالت العدوى تَسْرِي أو تَجْري فِيمَنْ بقي ، إلاَّ ما رحم ربي وقليل ما هم ! .

فإنَّ الدِّينَ الإسلامي ما فتئ - منذ نشأته الأولى - يُواجه أخطارًا جسيمةً ،

ومصائبَ عظيمةً ، وأقلامًا مسمومةً تَرْقُمُ الباطلَ في هيئة الحقِّ ، تُكابدُ المشَاقَ ، وتُنازعُ الأهوالَ، وتَتسنَّمُ ذُرَا الغوايةِ لِتنْفُثَ سُمومَ الحِقدِ ، والزَّيفِ في صفحاتِ الإسلام البيضَاءِ الناصعة ! .

فليتَ شِعري؛ لو قَلَّبتَ عَينيكَ أو أصْغيتَ بأُذُنيك في صُحفِ وإذاعـــاتِ المسلمين اليوم؛ لَعَلِمتَ حقيقةَ ما أقول ؟! ، يوم تَكلَّمتْ فيـــها الرُّوَيبضَـــاتُ ، ونَطقَ فيها الكَذَبةُ ، وائْتُمِنَ فيها الخَوَنةُ؛ حتى عادَ الحليمُ بينهم حيرانًا في وَسَطِ رُكَامِ الزَّيفِ ، وغَشَاوَةٍ من المُغَالطات ، وسُحُبٍ من الفتنِ المظلمة التي تَمُـــورُ بالمسلمين مَوْرًا . . . ! .

وايْمُ الله !؛ لو أقسمَ أحدٌ من الصَّالحين : أنَّ كُبْرياتِ علامـــاتِ السَّـــاعةِ قريبٌ من شِرَاكِ نَعْلِ الواحدِ منَّا؛ ما أبعدَ النُّجْعةَ ! .

وهذا ابنُ القيم – رحمه الله – يَصِفُ الحال أيضًا بقوله :

« اقشعرَّتِ الأرضُ ، وأظْلَمتِ السَّماءُ ، وظهَرَ الفَسَادُ في البَرِّ والبحرِ مـــن ظُلْمِ الفَجَرةِ ، وذَهَبَتِ البَركاتُ ، وقَلَّتِ الخيراتُ ، وهَزَلَتِ الوُجُوهُ ، وتكَدَّرتِ الحياةُ مِنْ فِسْقِ الظَّلَمةِ »[1] ، اللَّهمَّ رُحماك ، اللَّهمَّ عفوَك ورِضاك ! .

وبعد هذا؛ فلا شكَّ أنَّ النَّاسَ في عُبُوديَّةِ الله تعالى متفاوتون؛ فألوهيـــةُ الله تعالى في قلوبهم على درجاتٍ عظيمةٍ تزيدُ وتنقص ، كما قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فـاطر : ٣٢] ، فَـــدلَّ

(١) انظر « الفوائد » لابن القيم ، ص (٨٨) .

ذلك على أنَّ المسلمين لَيْسوا درجةً واحدةً؛ بل ثلاثٌ كما هو ظـــاهرُ الآيـــة الكريمة :

* **الظَّالمُ لنفسِه** : وهو الذي يَظْلمُ نفسَه بارتكاب المعاصي والآثامِ التي هي دون الكفر ، ودونه المقتصدُ ، ودونَهما السابق بالخيرات [١] .

وعند هذا؛ سيكون حديثي هنا عن الظَّالمِ لنفسِه لا غير ، وهو أيضًـــا لا يخلو من حالاتٍ ثلاث .

إمَّا أنْ يفعلَ الكبائرَ مستترًا بها، أو مُجاهرًا بها، أو أنْ يَزيدَ على المُجَاهرةِ بها الدَّعوةَ إليها؛ عياذًا بالله ، والأخيران مَحَطُّ رِكَابي ، ومَبْرَكُ إبلي .

فعند هذا؛ كان لأهلِ الكبائرِ المجاهرين إذا ماتوا على فِسقِهم أحكامٌ فقهيَّةٌ شرعيةٌ كثيرةٌ؛ قد استخلصتُها من كلامِ أهلِ العلمِ تَبْصِرةً للصَّالحين ، وتحذيـــرًا للعاصين؛ لذا اجتهدتُ - ولله الحمد - في كتابةِ بعضِ ما ذُكرَ حَولَـــهم مـــن حُبٍّ ، وبُغْضٍ، وهَجْرٍ، ولَعْنٍ، ودُعَاءٍ لهم أو عليهم ، وسَـــلامٍ ، وشَـــهَادة ، ومُعَاشَرةٍ، ومُنَاكحةٍ ، وصَلاةٍ عليهم أو خلْفَهم . . إلى غير ذلك من الأحكـــامِ التي تُقاربُ الخمسين حُكمًا تقريبًا ، كما أَبَنْتُ بعضَ الضوابطِ الشرعيةِ تُجَـــاه أحْكَامِ أهلِ الكبائرِ في كتابِي هذا على وَجْهِ الاختصارِ ، وقد سَمَّيْتُهُ : « أحكام المجاهرين بالكبائر » [٢] .

---

(١) سيأتي مَزيدُ تَفصيلٍ لهذه الأقسامِ والأحكام قريبًا – إن شاء الله – .

(٢) ومن خلال هذا العنوان؛ فإنِّي أرفع هذا الموضوع لطلاب العلم ببحثه ، واستقراء مسائله؛ هذا إذا علمنـــا أنَّ الموضوع الذي نحن بصدده طويلُ الذَّيلِ عظيمُ النَّيلِ؛ لأمور ثلاثة :

الأول : أنَّه لم يُطرقْ أو يُبحثْ مِنْ قَبْلُ – حسب علمي – . **ثانيًا** : أنَّ مسائلَه وبحوثَه كثيرةٌ جدًّا؛ لربما تفوق

وقد أدرتُ رءوسَ رسالتي على خمسةِ أبوابٍ ، وتحت كلِّ بابٍ فصـــولٌ؛ تقريبًا للفائدةِ ، وتحصيلاً للعائدةِ كما يلي :

المقدمة : وفيها ثلاثةُ فصول .

الفصلُ الأولُ : توطئةٌ .

الفصلُ الثَّاني : تنبيهٌ .

الفصلُ الثَّالثُ : إيقاظٌ .

الباب الأول : وفيه فصلان .

الفصلُ الأولُ : عِلاقةُ البدعةِ بالمعصيةِ .

الفصلُ الثَّاني : الفوارقُ بين المعصيةِ والبدعِ .

البابُ الثَّاني : وفيه عشْرةُ فصولٍ .

الفصلُ الأولُ : تعريفُ المعصيةِ .

الفصلُ الثاني : تعريفُ الفِسْقِ .

الفصلُ الثالثُ : أقسامُ المعاصي .

الفصلُ الرَّابعُ : تعريفُ الكبائر .

الفصلُ الخامسُ : مُتعلَّقاتُ الذُّنوبِ .

الفصلُ السَّادسُ : تعريفُ الصَّغائر .

الفصلُ السَّابعُ : تعريفُ المُجاهرةِ بالذُّنوبِ ، وإشاعتِها .

= الحصر؛ إلاَّ لمن وفقه الله تعالى ، وأعطاه صبرًا وجلدًا في تَتَبُّعِه واستقرائه . **ثالثًا** : أنَّه موضوعٌ مهمٌّ جدًّا لاسيما هذه الأيام التي ظهر فيها الفسادُ في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، وتَعَالَنَ أهلُ الكبائرِ بفسقِهم!.

الفصلُ الثَّامنُ : الفرقُ بين المُجاهرةِ بالمعاصي ، والاسْتِتَارِ بِها .

الفصلُ التَّاسعُ : التحذيرُ من الذُّنوبِ .

الفصلُ العاشِرُ : آثارُ تَرْكِ الذُّنوبِ على العبدِ في الحياةِ وبعد الممات .

البابُ الثَّالثُ : مصادرُ الكبائر .

البابُ الرَّابعُ : وفيه فصلان .

الفصلُ الأولُ : جَريدةُ الكبائر .

الفصلُ الثَّاني : آثارُ المعاصي .

البابُ الخامسُ : أحكامُ أهلِ الكبائرِ المُجاهرين في الحياةِ ، وبعد الممات ، وفيه ستةٌ وأرْبَعُونَ حُكْمًا .

والحمدُ لله ربِّ العلمين ، والصلاةُ والسَّلامُ على عبدِه ورسولِه الأمين .

وكتبَه

أبو صفوان

ذيابُ بنُ سَعَدٍ آلِ حَمْدانَ الغَامِدي

الطائف

الفصْلُ الأوَّلُ

* تَوطئةٌ :

لا شكَّ أنَّ النَّاسَ مُتفاوتون في عبادتِهم لله تعالى « ذلك أن ألوهيةَ الله متفاوتةٌ في القلوبِ على درجاتٍ عظيمةٍ تزيدُ وتنقص؛ لذا كان تفاضُلُهم في العبوديةِ كبير لا ينضبط طرفاه »[1]، كما قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ [فاطر :٣٢]، فَدلَّ ذلك على أنَّ العبادَ المُصْطَفَيْنَ لَيْسوا درجةً واحدةً ؛ بل ثلاثٌ كما هو ظاهرُ الآية الكريمة :

* **أدناها : الظَّالمُ لنفسِه** : وهو الذي يَظْلمُ نفسَه بارتكاب المعاصي والآثامِ التي هي دون الكفر[2] .

* **أوسطُها : المقتصدُ** : وهو الذي يُقيمُ الفروضَ، ويجتنبُ الكبائرَ، وكثيرًا من الصغائرِ ، وحَظُّه من النوافلِ قليلٌ، فهو غيرُ مجتهدٍ في عبادةِ ربِّهِ[3]؛ بلْ عملُه في ذلك قصداً[4] .

---

(١) انظر « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (٣٨٤/٢) .

(٢) انظر المرجع السابق .

(٣) انظر « جامع البيان » للطبري (١٣٧/١٢) ، و« روح المعاني » للألوسي (٣٤٨/٢٢) .

(٤) انظر « فتح الباري » لابن حجر (٣٥٥/١١) .

* **أعلاها : السَّابقُ بالخيرات** : وهو المُبرَّزُ[١] الذي تَقدَّمَ المجتهدين في طاعةِ ربِّهِ، وأداءِ ما لَزِمه من فرائضِه[٢]. فهؤلاء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية هم الذين « تقرَّبوا إلى الله بالنَّوافلِ بعد الفرائض ، ففعلُوا الواجباتِ والمستحبَّاتِ ، وتركوا المحرَّماتِ والمكروهاتِ »[٣] .

فالعبادُ إذن مُتَقلِّبون في هذه الدرجاتِ ، متفاوتون في نصيبِهم منها ، وهذا لا يعني أن أحدَهم معصومٌ من الذنوبِ مطلقًا كلاًّ؛ فالمسلمُ ذو خطأٍ غيرُ معصومٍ إلاَّ من عَصَمَه الله تعالى ، كما قال النبي ﷺ : « **كلُّ بَني أدمَ خَطَّاءٌ وخَيرُ الخَطَّائين التَّوابون** » أحمد[٤] .

فحديثي هنا سيكون عن صاحبِ الدرجةِ الأولى: وهو الظَّالمُ لنفسه لا غير ، وهو : صاحبُ الكبيرةِ من أهلِ التَّوحيدِ الذي لا يَتَورَّعُ عن فِعْلِ المعاصي والمحرماتِ ، وهذا له أيضًا ثلاثُ حالاتٍ :

الأولى : أنْ يفعلَ الكبائرَ مستترًا بها ، وهذا أيضًا ليس حديثي هنا .

الثانية : أن يُجَاهرَ بها .

الثالثة : أنْ يَزيدَ على المُجَاهرةِ بها الدَّعوةَ إليها ، وهذا أشرُّها حالاً ومآلاً؛ عياذًا بالله ، والأخيران هما بيتُ القَصِيدِ من سَطْرِ وزَبْرِ رسالتي هذه .

---

(١) المُبرَّزُ : الذي بَرَزَ على الجميعِ بسبْقِه لهم ، انظر « مختار الصحاح » للرازي (برز) .

(٢) انظر « جامع البيان » للطبري (١٢/١٣٧) ، و« زاد المسير » لابن الجوزي (٦/٤٩٠) .

(٣) انظر « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » لابن تيمية ص (٥٥٨) .

(٤) أخرجه أحمد (٣/١٩٨) وإسناده حسن .

الفَصْلُ الثَّاني

تَنْبِيهٌ :

ومن خلالِ ما تقدَّم أحببتُ أن أذكر : أنَّ علماءَ المسلمين - رحمهم الله - قد تكلَّموا وكتبُوا كثيرًا عن أحكامِ أهلِ الكتـــابِ - اليـــهود والنصـــارى - وحذَّروا منهم ، وكذا عن أهلِ البدعِ والأهـــواءِ : كالجهميَّـــةِ ، والمُعتزلَـــةِ ، والأشعريَّةِ ، والماتُريديَّة ، والكُلاَّبيَّةِ ، والكَرَّاميَّةِ ، والشِّيعةِ . . . لا سيما أهـــل المذاهبِ المعاصرةِ كالماسونية ، والعلمانية ، والحداثة . . . وغيرها .

أمَّا موقفُهم وحديثُهم عن المجاهرين بالكبائرِ فلم يَكُنْ كبـــيرَ همِّـــهم ، أو حديثَ وقتِهم؛ بل تأتي أحكامُهم تَبَعاً؛ لأنَّ أهلَ الكبائرِ لم يكونوا يجرءون على المجاهرةِ بمعاصيهم آنذاك فضلاً أن يدعوا إليها!؛ ومـــا ذاك إلاَّ لِقـــوَّةِ الإيمـــانِ وظهورِه ، ومتابعةِ السلطان وأهلِ الحُسْبَةِ ، أما اليوم فحدِّث ولا حَـــرج فقـــد انتكستْ المفاهيمُ ، واضطربتْ الموازينُ؛ يوم أصبحَ أكثرُ المجاهرين بالكبائرِ هم أهلَ الرَّأي ، وصُنَّاعَ القَرارِ في كثيرٍ من بلادِ المسلمين[1]! .

---

(١) قلتُ : ومن الكتبِ العلميةِ الجادةِ التي خرجتْ أخيرًا في دراسة أحكام أهل البـــدع والأهـــواء؛ كتـــاب « موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع » للشيخ إبراهيم بن عامر الرُّحيلي ، وبما أنَّ كتابَه هذا قد تكلَّم عن أحكامِ أهل البدعِ والأهواء؛ إلاَّ أنَّه في الوقتِ نفسه يُعتبرُ عندي من ألصقِ الكتبِ الـــتي عَنَتْ بما أنا بصدده هنا؛ لذا فقد استفدتُ منه في باب الأحكام ، فَلْيُعْلَم .

إذًا فَلْنَعلم جميعًا أنَّ الخارجين عن الحقِّ المبين لهم نَفَقانِ مُلْتَوِيان : (نفقُ الشُّبهات ، ونفقُ الشَّهوات) ! هكذا .

* **فأمَّا أهلُ الشبهاتِ**؛ فقد اشتدَّ نكيرُ السلفِ والأئمةِ لهم ، وصاحوا بهم ، من أقطارِ الأرض، وحذَّروا فتنَتَهم أشدَّ التحذير ، إذ مضرتُهم للدِّين وهدْمُهم لأركانه أشدُّ من غيرِهم . . لذا نجدُ كتبَ السَّلفِ الرَّادةِ عليهم قد زَخرتْ بها المكاتبُ الإسلامية ، وتألَّقت بها المحافلُ العلمية ، فلا تكادُ تجدُ بيتَ مدرٍ أو حجرٍ إلاَّ وقد تبوَّأت فيه ركنَ صِدقٍ .

* **وأمَّا أهل الشهوات**؛ فنكيرُ السلفِ والخلفِ لهم ما زال في تصعيدٍ ، وتعنيفٍ ، كلُّ هذا لأنَّ الشهوةَ بابُ المعاصي ، والمعصيةَ سرادقُ الفسق ، فمرَّةً ينكرون بأيديهم ، وتارةً بألسنتهم ، وأخرى بقلوبهم . . وهكذا لم تَفْترْ عزائِمُهم ، ولم تَكِلْ قواهُم . . ! ، فحنانيك حنانيك من لِي بِمِثلِهم ؟! فللَّهِ الأمرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعدُ .

« فقد بلغ جُهْدُ المُصْلحين الجِهادي في هذا مبلغًا عظيمًا ، فَلابَسُوا الحياةَ علمًا وعملاً ، ومَحَّصُوا الحقائقَ ، وحَصْحَصَ الحقُّ على أيديهم ، بمواقفَ لا تتَّخذُ من دون الله ولا رسولِه ولِيجةً .

وما زال هذا الأصلُ العقديُّ - أي : الردُّ على المخالف - جَاريًا في حياة الأمة ، يقوم به من يشاء الله من علمائها ، يُؤدُّون به الواجبَ عن أنفسِهم ، وإخوانِهم في الدِّين ، فهم يدٌّ على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم »[1] .

(١) انظر « الرد على المخالف » للشيخ العلامة بكر أبو زيد ص (١٢-١٣) .

لذا كان الطَّعنُ في أهلِ الفسقِ المُجاهرين وغيرِهم من أهلِ البدع ، وبيانُ حالهم تحذيرًا للنَّاسِ منهم - من أوجبِ الواجباتِ الدِّينيَّةِ ، التي لا يقوم أمرُ الدِّينِ إلاَّ بِها؛ بل إنَّه من بابِ الجهادِ في سبيلِ الله ، وهو في الحقيقةِ لا يَقِلُّ قدرًا من حيث الشَّرفِ ونُبْلِ المقصدِ ، وسُموِّ الغايةِ من جهادَ الأعداءِ بالسيفِ والسِّنانِ؛ بل ربَّما ترجَّحَ عليه من أكثرِ وجْهٍ :

الوَجْهُ الأوَّلُ : من حيث تأثيرِه على القلوبِ التي هي ملوكُ الجوارحِ ، وذلك إذا علمنا : أنَّ الضَّررَ الحاصل من انتشار المعاصي ، أو البدع وغزوها للمسلمين يكون على القلوبِ ، بخلافِ غَزْوِ العدوِّ الظَّاهرِ لديارِ المسلمين ، فإنَّ إفسادَهم للقلوبِ لا يكون هنا إلاَّ تبعًا ، علمًا أنَّ الجهادين (السِّنَان ، والبِنان) لا تُعْذرُ الأمةُ بترك أحدهما .

الوَجْهُ الثَّانيُّ : من حيث اختفاءِ ضَرَرِه ، وذلك إذا علمنا : أنَّ غزوَ العدوِّ لديارِ المسلمين ، يكون ظاهرَ الفسادِ لعامَّةِ المسلمين ، فتتحرَّكُ حينئذٍ هممُهم جميعًا لجهادِهم ، وهذا بخلافِ تسلُّطِ أهل الفسادِ ، والبدعِ فإنَّه لا يظهرُ لكلِّ شخصٍ ، والحالةُ هذه يكون المجاهدُ لأهلِ الفساد والبدعِ كالمُقاتلِ خلفَ قومٍ فَرُّوا من الزَّحفِ، فأين أجرُ من يُقاتِلُ في جيشٍ ذي مَنَعةٍ وقوَّةٍ، من أجرِ ذلك المُقاتلُ بعد فرارِ القومِ من حَولِه ؟! .

الوجهُ الثَّالثُ : من حيث قِلَّةِ من يقومُ به ، وذلك إذا علمنا : أنَّ من يقومُ بجهادِ أهلِ الفسادِ ، والبدعِ قليلون في كلِّ عصرٍ ، وهم العلماءُ العاملون أهلُ الطائفةِ المنصورةِ ، وهذا بخلافِ من يقومُ بجهادِ العدوِّ الظاهرِ لبلادِ المسلمين

فهم كثيرون في كلِّ عصرٍ [١] ! .

فحينئذٍ كان من الخطأ أن نُهمِلَ ما لأهل الكبائر من أحكامٍ شرعيةٍ كي يَميزَ الخبيثُ من الطيبِ ، ويحتاطَ المسلمُ الغيورُ في دينه ؛ هذا إذا علمنا أنَّ كثيرًا من الأحكامِ الشرعيةِ قد اندرست عند كثيرٍ من المسلمين ! ، وتَنكَّبَ الناسُ بُنيَّاتِ الطريق؛ حتى صرفتهم عن وَجْهِ الحقِّ فخَلطَ كثيرٌ من أبناءِ المسلمين بين الشركِ والتوحيد ، وبين البدعةِ والسُّنةِ ، وبين المعصيةِ والطَّاعةِ إلى آخر ذلكم الغُلْبِ الفاجرِ . . كلُّ ذلك إذا ما علمنا أنَّ هنالك من يُزَيِّنُ للناسِ الشهوات، وآخرَ مُتفيقهٌ يُحلِّلُ لهم المحرمات ، وآخر مُنافقٌ يُشبِّهُ عليهم المُسلَّمات . . في غير ذلك من الموبقات المهلكات من أودية الباطل ، وتفجُّر الأهواء مع تمدُّدِ الفسادِ، وفتحِ طُرقِ الضلالِ؛ حتى لا يطمع مصلحٌ بإحصائها ، كما لا يطمعْ حَيْسُوبٌ بِعَدِّ مساوئها ! ، فالله المستعان على ما يصفون .

كما لا ننسى أنَّ هنالك من أهلِ العلمِ من صَنَّف كُتُبًا كثيرةً في ذِكْرِ الكبائرِ مِنَ الذُّنُوبِ ، إلاَّ أنَّها مجرَّدةٌ في الأعَمِّ الأغْلبِ من الأحْكَامِ الفِقْهيَّةِ نحو أصحابِ الكبائرِ في الجملة؛ فكانت ما بين مُخْتصَرٍ ومَبْسُوط[٢] .

---

(١) انظر « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (٢٨/٢٢١ ، ٢٣١-٢٣٢) ، و« الاعتصام» للشاطبي (١/١٧٦) ، و« موقف أهل السنة والجماعة . . . » للرحيلي (٢/٤٩٣-٤٩٤) .

(٢) ومن أرادَ أن يقفَ على أكثرِ المؤلَّفاتِ المفردةِ في الكبائرِ؛ فعليه بما كَتَبهُ وحرَّرهُ الأخ الشيخ : وليد بن محمد العلي في تقديمه ودراسته على كتاب « الذَّخائر لشرح منظومة الكبائر » لشمس الدِّين السَّفَّاريني الحنبلي – رحمه الله – (١١٨٨هـ)، حيث ذكر في مقدمته على هذا الكتاب مجموعةً حافلةً من الكتب القديمة والمعاصرة التي اعتنت بالكبائر، لذا لم أتكلَّفْ ذكرها هنا ، فدونك إيَّاها في مقدِّمتِه غنيمةً باردةً ، فجزاه الله خيرًا .

ولنا أنْ نذْكُرَ هنا بَعْضًا من هذه الكُتُبِ للعِلْمِ ليسَ إلاَّ؛ فهذا الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي رحمه الله (٧٤٨هـ) ، له كتاب متوسط الحجمِ في ذكر الكبائر ، بعنوان « الكبائر » ، وهو نفيسٌ في بابه قد جمع فيه ستًّا وسبعين كبيرةً ، كما ذيَّله بفصلٍ جامعٍ لما يحتمل أنه من الكبائر ، والكتاب مطبوعٌ مُتداول[1] .

وكذا الإمام أحمد بن محمد بن حجر الهَيْتَمي الشافعي رحمه الله (٩٧٣هـ)، له كتابٌ كبيرٌ ، بعنوان « الزَّواجر عن اقتراف الكبائر » ، وهو جامعٌ ماتعٌ في بابه ، مع ملاحظةِ بعضِ الأحاديث ، والقَصَصِ الواهيةِ فيه ! ، لذا يَحسُنُ تَهذيبُه من تِلكُم الواهيات ، أو تحقيقُه تحقيقًا علميًّا ، وعرضُه على الصِّناعةِ الحديثيَّةِ كي يَمِيْزَ الصحيح من الضعيف! .

وقد ذكر فيه – رحمه الله – نحوًا من سبعٍ وستين وأربعمائة كبيرةً[2] ، مع

---

(١) بلا شكٍّ أنَّ كتابَ « الكبائر » للذهبي ؛ قد انتشر بين كثير من طلبة العلم على غير أصله وحقيقته ؛ حيث طُبع غير مرَّةٍ بتحريفاتٍ وخرافاتٍ، وزياداتٍ من بعض أهل التَّصوف ليس للذهبي فيها حرفٌ .. !، حتى خرج أخيرًا – ولله الحمد– بتحقيقٍ علمي ، وعنايةٍ جيدةٍ للشيخ محي الدين مستو؛ حيث أزاحَ عنه الرُّكامَ الخُرافي الذي كان محشورًا بين سطوره ؛ وذلك عند مقابلته للنسخ الخطية الصحيحة للكتاب ، كما دبَّجه بمقدِّمةٍ جيدةٍ تُنبئُكَ عن خطإِ الطبعات القديمة للكتاب ، فدونك الكتاب محققًا في طبعتِه الجديدة ، وترك ما سواها .

(٢) قلتُ : لا شكَّ أنَّ ما جمعه ابن حجر الهيتمي – رحمه الله – في كتابه « الزواجر . . . » يُعدُّ جمعًا كبيرًا ، وعملاً مشكورًا؛ إلاَّ أنَّه مع هذا لم يكن حاويًا أو شاملاً لجميع الكبائر !؛ بل هناك عددٌ لا بأس به من الكبائر قد فاتته – رحمه الله – على شدَّةِ حِرصه وتتبعه ، فعند هذا كان من الجديرِ أن يقومَ بعضُ طلبة العلم الأكْفاءِ بتتبع وتقصِّي ما فات الهيتمي ، وذلك في رسالة مُتمِّمةٍ لكتابه ، أو في كتابٍ مستقلٍ جامعٍ لمجموع ما ذكره الأئمة السالفون مع زيادة ما فاتهم ، وهذا الأخير أجمعُ وأنفعُ ! .

ذِكرِ خاتمةٍ في ذِكرِ أمورٍ أربعةٍ ، **الأول** : ما جاء في فضائلِ التوبة ومتعلّقاتِها . **الثاني** : ذِكرُ الحشرِ ، والحسابِ ، والشفاعةِ ، والصراطِ ومتعلّقاتِها . **الثالث** : ذكرُ النَّارِ ، وما يتعلق بِها . **الرابع** : ذِكرُ الجنَّةِ ونعيمها ، وما يتعلق بذلك ، والكتاب مطبوعٌ متداول .

وكذا شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - (١٢٠٦هـ) ، فله أيضًا كتابٌ صغيرُ الحجمِ في ذكر الكبائر بعنوان « الكبائر » ، وهو نفيسٌ قيِّمٌ في بابه ، حيث جمع فيه أكثرَ من مائةٍ وعشرين كبيرةً ، وهو مطبوعٌ متداول .

وهناك أبوابٌ متفرقةٌ تكلّمت عن الكبائرِ وخطورتِها مبثوثةٌ في كُتُبِ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ[1] . . . وفيما ذكرناه هنا مَقْنعٌ وكِفَايةٌ - إن شاء الله - .

لهذا رأيتُ تجريدَ القلمِ في هذه الرسالةِ مساهمةً في إحياء ما اندثر من (الرَّدِّ على أهلِ الشُّبهاتِ والشَّهواتِ) وذلك فيما يُلْقُونه ، ويُلَقِّنُونه بصريف الأقلام ، وقذائف الكلام من : كفرٍ ، وضلالٍ ، وانحلالٍ ، وما يُثيرونه من أدواء الشبهات ، وبما ينثرونه من أمراض الشهوات ! .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « والمقصود ، أنَّ هذه الأمة - ولله الحمد - لم يَزلْ فيها من يَتفطَّنْ لِمَا في كلامِ أهلِ الباطلِ من الباطل

---

(١) انظر مثلاً : كتاب « إحياء علوم الدِّين » للغزالي، (ربع المُهلكات) ، و« الترغيب والترهيب » للمنذري، (قسم الترهيب) ، و « تنبيه الغافلين » لابن النحاس ، وغيرها كثير ، لا سيما ما ذكره الأخ وليد العلي في مقدمته على « الذخائر » .

ويَردّه ، وهم لِمَا هداهم الله به؛ يتوافقون في قَبُولِ الحقِّ ، ورَدِّ البـــاطلِ رأيًـــا ورِوايةً من غيرِ تَشَاعُرٍ ، ولا تواطؤ»[1] .

واللهَ أسألُ أن يوفِّقنا لِما يُحبُّه ويرضاه ، آمين ! .

* * *

(١) انظر « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (٢٣٣/٩) .

الفَصْلُ الثَّالثُ

إيقَاظٌ :

لا شكَّ أنَّ الخُطُوبَ هذه الأيام بينَ أهلِ الحقِّ والبَاطلِ ذُاتُ خَطَرٍ جسيمٍ ، وأمرٍ عظيمٍ؛ هذا إذا علمتَ أنَّ أهلَ الباطلِ ما زالوا يرشقون أهل الإسلام عن قوسٍ واحدةٍ ، مع ما عندهم من عُددٍ وعتادٍ ، ودولٍ وأجنادٍ ، كما لا يخفى ! .

ومع هذا كلِّه لم تزلْ الطائفةُ المنصورةُ ظاهرةً قائمةً بأمرِ ربها تُبَلِّغ الواجبَ الذي أُنيطَ بأعناقِها إبراءً للذِّمةِ ، ونُصحًا للأمَّةِ ، فما زالت - ولله الحمد - قوافلُهم تَتْرَى؛ يَستَنْجِدُ بعضُهم ببعضٍ كي يردُّوا عاديةَ أهل الباطل ، ويكشفُوا الزيفَ ! ، فعند هذا كان من مَعِينِ الحكمةِ ، ومَنْهلِ التَّوفيقِ هذه الأيام خاصةً ـ أن يمسكَ بعضُ الكتَّابِ المسلمين عن التَّكلُّفِ في تتبُّعِ أخطاءِ إخوانهم النَّاصحين ، وأن يَكُفُّوا عن إثارةِ المعاركِ المختلقةِ بين أهلِ العلمِ وطلابه[1] ؛ لأنَّ الوقتَ أصبح ثمينًا وحاسمًا لا يحتمل سوى الاصطفاف جميعًا في نحرِ العدوِّ ، والنِّزالِ في ميادين الذَّبِّ عن حياضِ المسلمين ، حتى إذا قامت سوقُ الدِّفاع ، وترامى الجميعُ في ساحةِ التَّضحياتِ والاستماتةِ عن دينِ الإسلامِ ، وتَمايزتِ

---

(١) الإمساك هنا : فيما هو من فضولِ العلمِ، والخلافات الاجتهادية المعتبرة ، والأفضلية في الآراء وغير ذلك من الأمور التي لا تخرج من أن يكون مأجوراً أو معذوراً . . . أمَّا ما كان خلافًا معتبرًا ، وحقًّا واضحًا ، فلاشك أن الردَّ عند ذلك من أصول الدين .